مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الثاني ـ 2025 ـ الصفحات (292–302)
ISSN3005-3900

تحديات العدالة الانتقالية في ليبيا
التوازن بين المساءلة والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع
قراءة تحليلية

د. علي محمد الرياني *
قسم علم الاجتماع، مدرسة العلوم الإنسانية، الأكاديمية الليبية ، طرابلس، ليبيا
ali.alriani@academy.edu.ly

Challenges of Transitional Justice in Libya
Balancing Accountability and Reconciliation in the Post-Conflict Era
An Analytical Reading

Dr. Ali Mohamed Al-Rayani
Department of Sociology, School of Humanities, Libyan Academy, Tripoli, Libya.

تاريخ الاستلام: 10–03–2025 تاريخ القبول: 15–04–2025 تاريخ النشر: 28–04–2025

الملخص
هدفت الورقة البحثية الراهنة التعرف على التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية في المجتمع الليبي حيث يشكل موضوع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية تحدياً كبيراً، ويعتبر من الموضوعات الجديرة بالدراسة، خاصة في هذه المرحلة التاريخية الحساسة التي تستدعي المزيد من بذل الجهود لأجل بناء دولة القانون والدستور وتحقيق "العدالة الانتقالية ومن تم المصالحة الوطنية" وذلك للخروج من الأوضاع الراهنة التي أدت إلى نشوء نزاعات وحروب وصراعات داخلية تغذيها أطراف خارجية، مما نتج عن ذلك حدوث انقسام سياسي ومؤسسي ترتب عنه تدهور في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. ومن هذا المنطلق فإن هذه الورقة البحثية ينصب اهتمامها في البحث والدراسة حول مفهوم ومضمون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في إطار التوازن بين المساءلة والمصالحة باعتبارهما وسيلة مهمة لمعالجة الأوضاع الراهنة بشكل يتيح إمكانية الخروج من الأزمة الحالية. مع محاولة بحث وتفكيك حالة إشكالية حسم الأولويات بين العدالة والمصالحة، وكيفية الوصول إلى رؤية تنجلي فيها هذه الضبابية المعيقة للسلام والاستقرار والبناء بصورة تسهم في تجاوز المحنة الراهنة.

الكلمات الدالة: العدالة الانتقالية، التوازن، المساءلة، المصالحة، النزاع.

Abstract

The current research paper aims to identify the challenges facing transitional justice in Libyan society. Transitional justice and national reconciliation pose a major challenge and are worthy of study, especially at this sensitive historical stage, which calls for greater efforts to build a state of law and a constitution and achieve "transitional justice and, subsequently, national reconciliation." This is to emerge from the current situation, which has led to the emergence of internal conflicts, wars, and disputes fueled by external parties. This has resulted in a political and institutional divide, resulting in a deterioration in the level of services provided to citizens. From this perspective, this research paper focuses on research and study of the concept and

content of transitional justice and national reconciliation within the framework of a balance between accountability and reconciliation, as they are an important means of addressing the current situation in a way that allows for a way out of the current crisis. It also attempts to examine and deconstruct the problematic situation of deciding priorities between justice and reconciliation, and how to arrive at a vision that clarifies this ambiguity that hinders peace, stability, and construction in a way that contributes to overcoming the current ordeal.

Keywords: Transitional Justice, Balance Accountability, Reconciliation Conflicts.

المقدمة:

تعتبر العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية آلية من آليات بناء السلام وتحقيق الاستقرار والوئام بين أفراد المجتمع وأن اللجوء إلى المصالحة والتوافق والتراضي إلى جانب انفاذ ما ينص عليه القانون بشأن حل وتسوية ما ينشأ من خلافات أو توترات وصراعات، بين أشخاص أو أسر أو جماعات أو قبائل بسبب الحروب ليست بالفكرة الجديدة، بيد أنها على الرغم من ذلك لم تصل في جانبها الاجتماعي إلى المستوى الحالي، كما انها لم تتبع ذات الأسلوب والمحتوى، فضلاً عن أنها لم تحظ بنفس الأهمية والفاعلية. ولعل ما يشهده العالم من مشاكل ونزاعات وحروب ودمار وخراب قد أصاب العديد من المناطق والدول، قديمها وحديثها، صغيرها وكبيرها. وقد جعل شعوب العالم اليوم تلجأ إلى العمل بأساليب حديثة تتجاوز بها ازماتها بعد ما عانت الويلات من جراء خلافات ونزاعات تطورت بالنسبة للعديد منها تلك النزاعات التي ارتفعت حدتها لتصبح نزاعات وحروب مسلحة استمرت كل منها لسنوات عدة، بعد أن تركت أحوال باهظة الكلفة ومن بين نتائجها أنها أكلت الأخضر واليابس، ودمرت قرى ومدن بأكملها، وشردت الأطفال والنساء والشيوخ وراح ضحيتها أرواح الملايين من البشر، ناهيك عن الجرحى والمفقودين. وقد أدت كل هذه النزاعات والأزمات والصراعات حول العالم إلى اتفاق المجتمع الدولي على إنشاء المنظمة الدولية للأمم المتحدة، التي نص ميثاقها على أن من مهامها "حفظ السلم والأمن الدوليين" لذلك تواجه ليبيا بعد عام (2011) تحديات جمة على صعيد تحقيق العدالة الانتقالية، بعد أن كانت ولا زالت تعاني من انقسامات سياسية وأمنية عميقة وصراعات مسلحة مستمرة بين أطراف عدة، مما أسفر عن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق أصبحت العدالة الانتقالية في هذا البلد جزءً أساسياً من عملية بناء الدولة وإعادة بناء المجتمع في ظل سلام دائم ومستدام. فالعدالة الانتقالية تتضمن الآليات القانونية والعملية التي تهدف إلى محاسبة الجناة، وتعويض الضحايا، وإعادة بناء التلاحم الاجتماعي. غير أن الواقع السياسي الليبي يعاني من العديد من الإشكاليات التي تواجه عملية العدالة الانتقالية من بينها مسألة التوازن بين المساءلة التي ترتكز على محاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات، والمصالحة الوطنية التي تهدف إلى إعادة بناء الثقة وتعزيز الحوار بين مختلف مكونات المجتمع. بمعني أن يكون هناك توازن بين العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، بحيث لا يمكن تحقيق إحداهما دون الأخرى. فالمصالحة جزءً لا يتجزأ من منظومة العدالة، وذلك من حيث درجة الترابط والتشابك والتداخل. أي أن (العدالة والمصالحة) تدخلان ضمن إطار بنية متكاملة تتمثل في العدالة الاجتماعية. بصورة لا تتحقق فيها المصالحة الا بالعدالة الانتقالية. ومن خلالها تكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في ظل الحالة الليبية المعقدة، حيث أن معالجة الانتهاكات التاريخية قد تتعارض مع الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الجماعات المتنازعة وما قد يثير من توترات تؤدي إلى المزيد من الانقسامات داخل المجتمع. وفي ضوء ذلك تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في معرفة ورصد التحديات التي تواجه مسألة العدالة الانتقالية في ليبيا. وكيفية تحقيق توازن فعال بين المساءلة والمصالحة إمن خلال التوفيق بين مسؤولية الدولة في محاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات من جانب وحاجة المجتمع الليبي إلى المصالحة من أجل ضمان وتحقيق العدالة والاستقرار وبناء المستقبل على أسس قوية من جانب أخر.

أهمية البحث:

1- تكمن الأهمية العلمية لهذه الورقة البحثية في تقديم تحليل علمي دقيق للتحديات المرتبطة بالعدالة الانتقالية في ليبيا، وتحديد سُبل تحقيق التوازن الفعال بين المساءلة والمصالحة في ظل سياق سياسي واجتماعي معقد.

2-كذلك يحاول هذا البحث تطوير فهم أعمق حول كيفية دمج الأبعاد القضائية والاجتماعية في عملية العدالة الانتقالية، مما يسهم في تحسين الوضع السياسي والاجتماعي.

3-كما تكمن الاهمية العملية لهذا البحث فيما سيقدم من توصيات عملية تساعد في إيجاد حلول واقعية للتحديات التي تواجه العدالة الانتقالية في ليبيا بما يضمن السلم الاجتماعي والاستقرار المستدام.

أهداف البحث:

1- رصد وتحليل التحديات الجوهرية التي تواجه العدالة الانتقالية في ليبيا في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة.

2- معرفة كيفية تحقيق التوازن بين المساءلة والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع لتفادي تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في الوقت الراهن.

3- محاولة استنباط آليات مناسبة تمكن ليبيا من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي طبقت العدالة الانتقالية، كجنوب إفريقيا والمغرب ورواندا.

تساؤلات البحث:

1- ما التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية في ليبيا في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة؟

2- كيف يمكن تحقيق التوازن بين المساءلة والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع دون أن يؤدي ذلك إلى تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية؟

3- ما الاليات التي تساعد ليبيا من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي طبقت العدالة الانتقالية، كجنوب إفريقيا والمغرب ورواندا؟

مفاهيم البحث:

1-العدالة الانتقالية: هي مجموعة الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق في ليبيا وما قامت به الدولة من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والعمل على إصلاح ذات البين بالطرق الودية بين بعض فئات المجتمع (قانون المصالحة والعدالة رقم 17 لسنة 2012 المادة1 ليبيا).

إجرائياً العدالة الانتقالية: هي مجموعة من الآليات القانونية والمؤسساتية التي يتم من خلالها تحقيق العدالة في الفترات الانتقالية التي تمر بها الدول بعد النزاعات المسلحة أو فترات الحكم الاستبدادي.

2-التوزان: هو حالة الموازنة التي تقع في النظام الاجتماعي أي الموازنة بين اجزائه ومكوناته المتناسقة خصوصاً الموازنة بين النظام والبيئة التي يوجد فيها (الحسن، 1981: 88).

إجرائياً: يقصد بمفهوم التوازن في هذه الورقة الترتيبات والإجراءات من أجل التوفيق المتوازن بين المساءلة والمصالحة

3-المساءلة: هي العملية التي تقضي بتحميل منظمات الخدمة العامة والأفراد العاملين فيها المسؤولية عن الأفعال التي يقومون بها ، بما في ذلك رعايتهم للأموال العامة، ونزاهتهم وجميع أوجه الأداء، طبقاً للقواعد والمعايير المتّفق عليها، والإبلاغ النزيه والدقيق عن نتائج (منظمة الأمم المتحدة الاسكوا: 2011).

إجرائياً المساءلة: هي ملاحقة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة (جرائم ضد الإنسانية، الإبادة، التعذيب).

4-المصالحة لغة: مشتقة من أصل كلمة الصلح فيقال: أصلح ذات البين، أزال ما بينهما من عداوةٍ وشقاقٍ.

المصالحة اصطلاحاً: هي عملية يتم بموجبها جعل طرفين متنازعين يقبلان حلاً يرضي كليهما، ويكون الوسيط بينهما طرفاً ثالثاً وليس طرفاً في النزاع. ويكون الاتفاق عن محض الإرادة إذ أن عملية المصالحة بخلاف التحكيم لا تلزم المتنازعين على قبول الحل المقترح، وبالمصالحة تنشأ المودة والوئام ويحل السلام (امبارك، 2024: 851).

إجرائياً المصالحة: تعني اتخاذ خطوات عملية ومؤسساتية تهدف إلى إصلاح العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات بعد فترات الصراع.

5-النزاع: هو حالة من التعارض أو الخلاف بين طرفين أو أكثر بسبب تباين في المصالح أو الأهداف أو القيم، وقد يتطور هذا التعارض إلى مستويات مختلفة من الحدة والتأثير (كريم: 2019، 96).

إجرائياً النزاع: يقصد به دراسة ومعالجة النزاع من خلال مجموعة خطوات منظمة تتبع لفهم أسبابه واطرافه وتطوراته ثم التدخل لحله بطرق سليمة.

المنهج المتبع: اتبع المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف الأسلوب الاستقرائي لدراسة المراجع المتعلقة بموضع البحث وتحليلها لاستنباط أهم النتائج.

النموذج النظري: تبني هذا البحث النظرية البنائية الوظيفية حيث عرف هذا الاتجاه بالنزعة والمدرسة البنائية الوظيفية للثقافة والمجتمع، والتي تهتم بوصف وتحليل الشكل البنائي أي الصورة والعلاقات ذات الطبيعة العامة والتي تظهر بوضوح في دراسات أميل دوركايم- روبرت ميرتون- تالكوت بارسونز، لان الاتجاه البنائي الوظيفي يري في معظم اتجاهاته بأن المجتمع نسق من الأفعال المحددة المنظمة، حيث يتألف هذا النسق من مجموعة من المتغيرات والابعاد المترابطة بنائياً والمتساندة وظيفياً، ويساعد هذا الاتجاه المجتمع على أداء وظائفه وبقائه واستمراره. "فالتغيرات والتحولات الاجتماعية المختلفة المصاحبة لصعوبة وتعقد الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، خاصة أو جدت معوقات بنائية واضحة تحول بين الأشخاص وتحقيق طموحاتهم، فإنه يولد شعوراً بالتمييز والدونية والتهميش، والإقصاء، وعدم العدالة، لأسباب اجتماعية، وسياسية، وقانونية، قد عزز الإيمان بعدم الثقة بالنظام الاجتماعي في تلبية وتحقيق النجاح والطموح والعدالة عند أغلب أعضاء المجتمع" (اسكندر،1988: 104).

العدالة الانتقالية:

حظيت العلاقة بين المجتمع والدولة باهتمام عديد المفكرين عبر مختلف عصور التاريخ، وقد توجه الاهتمام في بعض الأحيان إلى البحث في أسبقية أحدهما عن الآخر، بمعنى أيهما حدث أولاً المجتمع أم الدولة. مما لا شك فيه أن هناك أبنية وهياكل اجتماعية تسبق هياكل أخرى من حيث تاريخ ظهورها. فالمجتمع بمفهوم علم الاجتماع هو عبارة عن تجمع لجماعة من البشر، في مكان جغرافي معين، يكون مسرحاً لعمليات التفاعل الاجتماعي بينهم، وليتعاونوا لإيجاد أنواع من التنظيمات، التي من خلالها يحققون حاجاتهم البيولوجية والاجتماعية، وفق قواعد عامة تتطور عبر الزمن. وتتطور القواعد العامة التي توجه أفراد المجتمع في وقت مبكر من تاريخ تطور المجتمع، وتكون الثقافة أول وعاء تتراكم فيه القواعد المتعلقة بالقيم والمعايير التي ينتجها أبناء المجتمع. إذ لكل مجتمع بشري ثقافته بغض النظر عن صغر حجم أعضائه، أو مهما انخفضت

درجة تطوره بمقاييس العصر الذي يوجد فيه ومقارنة بمجتمعات أخرى. فالمجتمع سابق ثم تأتي الدولة ضمن التنظيمات التي يتوصل اليها الفاعلون في المجتمع، لكي تتولى نيابة عنه القيام بمهام رئيسة، كالمحافظة على الأمن وتنظيم توزيع الخدمات والموارد المختلفة وفق برنامج يفترض فيه عدالة التوزيع. فالدولة هي المكون الذي توكل اليه مهمة إقرار النظام، على اعتبار أنها المخولة باحتكار امتلاك السلاح الشرعي واستعماله قانونياً، وتتحكم في نشاط الأجهزة العسكرية والأمنية. وعليه يتقاسم المجتمع مع الدولة الخدمات التي يجب تقديمها أو توفيرها للأفراد، وتأخذ العلاقة بينهما في هذه الحالة نمط التكامل والتعاون. لكن قد تستقوى الدولة على المجتمع وتصير دولة تسلطية، وتسيطر على جميع الأنشطة بما في ذلك التي يفترض أن تكون خارج سلطتها، متسببة في اتساع الهوة بين الدولة والمجتمع. وقد يحدث العكس بحيث يقوى المجتمع ويحاصر الدولة، ويسلب منها بعض اختصاصاتها، فتصبح دولة ضعيفة، لا تستطيع تطبيق القانون ومحاسبة الخارجين عليه، فتتولى هذه المهام جماعات غير رسمية؛ كالمجموعات المسلحة مثلاً أو القبائل القوية، متسببة في انتشار الفوضى، فتتوقف برامج التنمية، وترتفع معدلات الفقر، وتتدهور أحوال أفراد المجتمع (التير،2024: 1).

لذلك يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومي "العدالة" و"الانتقال"؛ أي السعي لتحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية حيث يشير المفهوم إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر (بقاص:2022، 2).

وإسقاطاً على الحالة الليبية فلقد مرت أربع عشرة سنة على اندلاع الثورة في ليبيا تعاقبت من خلالها تسع حكومات بمسميات متعددة منها (الانتقالية، والمؤقتة، والوفاق الوطني، والإنقاذ الوطني، والوحدة الوطنية). ولكل واحدة وزراء ووكلاء ومديري إدارات، إلا أن القوة الحقيقية بقيت في أيدي قادة المجموعات المسلحة التي تملك مختلف الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، أولئك الذين استمروا في الصراع على المكتسبات السياسية والاقتصادية. ولأن المحسوبية والمحاصصة هي المتغير الرئيس الذي على أساسه يتم تعيين الموظفين والمدراء والسفراء، فقد عملت كل مجموعة بتوظيف أكبر عدد من الموالين لها في مواقعَ مهمةٍ، خصوصاً تلك التي يتحكم شاغلوها في تحريك الأموال في الداخل والخارج بسهولة. أبان الحكومات التي تعاقبت على إدارة شؤون الدولة خلال الأربعة عشرة سنة الأخيرة، وليست على حساب خدمة جميع المواطنين، وقد استخدام الموقع الحكومي لخدمة الأقارب والشركاء، مع ضمان حصولهم على أكبر قدر من الفوائد والمكاسب المادية. لذلك لم يكن أمراً مستغرباً عندما صنفت منظمة الشفافية ليبيا على أنها الدولة الأكثر فساداً بعد أن احتلت المرتبة السادسة في مؤشر مدركات الفساد لعام (2024).

وعليه ينبغي رصد وتحديد الإطار النظري لاختصاصات العدالة الانتقالية من خلال المنطلقات الفكرية والتجارب العملية ذات الصلة ويمكن بلورة هذه الاختصاصات في أربعة جوانب هي:

1-**الجانب الزمني**: أي المرتبط بالفترة الزمنية التي تقع في نطاقها عملية تحقيق العدالة ففي حالة ليبيا هناك مرحلتان تاريخيتان قبل وبعد (2011) تدخلان في السجالات الدائرة حول تطبيقات العدالة الانتقالية.

2-**الجانب المكاني**: أي بمعني مدى شمولية تطبيقات العدالة لتشمل الانتهاكات المرتكبة ضد المواطنين داخل النطاق الإقليمي الوطني وخارجه.

3-**الجانب الشخصي**: المتعلق بماهية الأشخاص المرتكبين للانتهاكات وهذا يستدعي تحديد كونها مورست من قبلهم بحكم عملهم مع الحكومة، وفي إطار سلوك رسمي منظم، وليس بشكل فردي؛ كما تشمل هذه الشريحة المواطنين والأجانب، وكل من ساهم في ارتكابها أو التخطيط لها، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

4-**الجانب الموضوعي**: المتعلق بتحديد نوعية ودوافع الانتهاكات المرتكبة، والتي تدخل في ضمن نطاق الأهداف والاختلافات السياسية/الأيديولوجية وقضايا حقوق الإنسان والشعوب، مثل القتل والتعذيب والخطف والإخفاء القسري ومصادرة الممتلكات والحريات وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية (رحاب وآخرون، 2013: 42-43).

لكل ذلك تشكل العدالة الانتقالية إحدى الأدوات الرئيسية المعقدة والصعبة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الوطنية في الدول التي مرت بمراحل انتقالية بعد الحروب والنزاعات المسلحة والصراعات والانقسامات، فالحديث عن العدالة الانتقالية يتطلب النظر في التحديات التي تواجهها سواء كانت داخلية أم خارجية والتي تحول دون إقامة العدالة الانتقالية، من هنا برزت الحاجة إلى العدالة الانتقالية في ليبيا بعد (2011) الأمر الذي يتطلب وضع تصور للتغلب على هذه التحديات، حيث وجدت ليبيا نفسها في حالة من الفوضى السياسية والأمنية، كما شهدت البلاد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل مختلف الأطراف المسلحة. وبرزت الحاجة إلى تطبيق العدالة الانتقالية لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم وضمان المصالحة الوطنية، والمتمثل في القانون رقم (17 لسنة 2012) بشأن العدالة الانتقالية، والذي نص على إنشاء هيئة وطنية للحقيقة والعدالة والمصالحة. وقانون رقم (29 لسنة 2013) بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية فالمؤسسات المعنية: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين، ومنظمات المجتمع المدني. وبذلك فإن العدالة الانتقالية في مقام تطبيق أحكام هذا القانون هي معالجة ما تعرض له الليبيون خلال النظام السابق من انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوقهم وحرياتهم الأساسية من قبل الاجهزة التابعة للدولة، عن طريق إجراءات تشريعية قضائية واجتماعية وإدارية، وذلك من أجل

إظهار الحقيقة ومحاسبة الجناة وإصلاح المؤسسات وحفظ الذاكرة الوطنية وجبر الضرر والتعويض عن الأخطاء التي تجعل الدولة مسؤولة بالتعويض عنها.

أهداف القانون:

يهدف هذا القانون إلى ما يلي:

1- الاعتراف القانوني بعدالة ثورة السابع عشر من فبراير وكونها حقا للشعب الليبي والإقرار بفساد وطغيان وتجريم العهد السابق.

2- الحفاظ على السلم الأهلي وترسيخه.

3- المحاسبة على انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت تحت غطاء الدولة أو إحدى مؤسساتها أو الافراد الذين يتصرفون بالاستمداد منها.

4- بث الطمأنينة في نفوس الناس وإقناعهم بأن العدالة قائمة وفعالة.

5- تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة أو أي طراف اخرى عن انتهاكات حقوق الانسان.

6- تحقيق الوقائع موضوع العدالة الانتقالية وتوثيقها وحفظها وتسليمها للجهات الوطنية المختصة.

7- إلغاء القوانين الجائرة التي انتهكت حقوق الانسان ومكنت للطغيان في البلاد.

8- جبر الضرر الذي وقع على الضحايا والذين تضرروا نتيجة الوقائع التي يشملها مفهوم العدالة الانتقالية وفق هذا القانون وتعويضهم عن الأضرار والتي هي مسؤولية الدولة.

9- تحقيق مصالحات مجتمعية.

10- كشف وتوثيق أوجاع معاناة المواطنين الليبيين في النظام السابق.

11- إصلاح مؤسسات الدولة.

مكونات العدالة الانتقالية:

يقوم تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا على الجوانب التالية:

1- إصدار قوانين ونصوص دستورية تكشف عن عدالة ثورة السابع عشر من فبراير من جانب وتنص عن عدم عدالة النظام السابق وانعدام مشروعية القوانين الظالمة.

2- كشف الحقائق ذات الطبيعة العامة والجماعية.

3- كشف الحقائق الفردية.

4- المحاسبة الجنائية.

5- العفو التشريعي والعفو العام.

6- جبر الضرر.

7- شؤون النازحين (المؤتمر الوطني العام،2013).

أهداف تحقيق العدالة الانتقالية:

1-كشف الحقيقة من خلال توثيق الانتهاكات الماضية لضمان عدم تكرارها.

2- محاسبة المسؤولين وتقديم الجناة إلى العدالة وضمان عدم الإفلات من العقاب.

3-تعويض الضحايا وتقديم تعويضات مادية أو رمزية للمتضررين.

4. الإصلاح المؤسسي المتمثل في إصلاح الأجهزة الأمنية والقضائية لضمان احترام حقوق الإنسان ومنع تكرار الانتهاكات.

5- المصالحة الوطنية وتعزيز السلم الاجتماعي من خلال الحوار والتفاهم.

6-جبر الضرر وتقديم تعويضات مالية أو اجتماعية أو رمزية للضحايا.

إن الحديث عن مصالحة وطنية في ظل وجود تركة كبيرة من الأحقاد والمظالم التي تنخر في المجتمع الليبي وفي وحدة صفه وثوابته الوطنية يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة بالاستناد إلى مبادئ العدالة الانتقالية كمقاربة مهمة في درب تحقيق المصالحة الوطنية (الشيخ: 2017، 37).

وعليه فإن أبرز التحديات الحالية في ليبيا هي التحول الديمقراطي (المهمة الصعبة) فمن أهم عناصره تحقيق عدالة تشريعية-مؤسساتية انتقالية تكمن في تحديد المفاهيم (أي التنازع المفاهيمي) على الرغم من توافر مرجعيات موثوقة تحدد هذا المصطلح، وبشكل جلي إلى حدٍّ كبير، إلا أن الحالة الليبية كما حصل في حالات أخرى مشابهة، تستوجب تفسيرات ومبررات متباينة. وهذا الخلط الحاصل في الاستخدام والتوظيف بين العدالة الانتقالية، والعدالة الانتقائية/الانتقامية، حينما تمارَس العدالة بشكل انتقائي أو انتقامي يستوجب الأمر توافر بنية وظروف محددة رغم حقيقة تصنيف ليبيا "بالدولة البسيطة" وفق "نظرية الدولة" المتعارف عليها في أبجديات علم السياسة، إلا أن الصراع الدائر في ليبيا مردُّه أشخاص ونخب وفئات وتيارات وأيديولوجيات وقبائل ومناطق ومصالح وأجندات وتدخلات خارجية ونوايا مختلفة ومتقاطعة، سواء كانت مصادرها قديمة (ما قبل الاستقلال 1951) أو حديثة (حقبة النظام السابق 1969-2011) أم مستجدة (إفرازات ما بعد 2011). فكل طرف يسعى إلى تحقيق مأربه عبر الاستحواذ على السلطة واحتكارها، بوسائل وتكتيكات ومبررات متنوعة (الأطرش:2021، 4).

إن بناء الثقة عملية لا يمكن الاستغناء عنها في المصالحة فإجراءات العدالة الانتقالية إذا تم تنفيذها بشكل حكيم ونزيه سوف تسهل مسيرة المصالحة التي تعتمد على عوامل عدة، فعندما يخضع مرتكبو الجرائم للمساءلة، ويتم التحقيق في الوقائع وتقديم الاعتذار ودفع التعويضات المالية وإصلاح المؤسسات تتيح فرص أفضل للنجاح المصالحة (شريحة:2022، 6).

فالعدالة الانتقالية إذاً تعني إحقاق الحق في المجتمعات التي تعاني وتمر بأزمات وحروب ومراحل انتقالية تسمى في نظريات تحليل وتسوية المنازعات بمرحلة ما بعد النزاع وتحديداً عملية بناء السلام والاستقرار المستدام، والتي تسعى من خلالها المؤسسات المؤقتة التي تسيّر شؤون الدولة، وذلك في مسعى إلى رد المظالم، وجبر الضرر، وتحقيق دولة المؤسسات والقانون. لذلك تتبنى عملية العدالة الانتقالية عدة مقاربات متعارف عليها أبرزها: تقصي الحقائق ورفع الدعوى القضائية والتعويض وإصلاح مؤسسات الدولة، خاصة الأمنية منها. لذلك فمن الطبيعي أن هناك تخوف من بعض الأطراف الليبية من إقرار وتفعيل قانون عدالة انتقالية شامل وغير انتقائي، فالحالة الليبية تستوجب قدراً من الاهتمام والتركيز، ولعل من أبرزها أن ليبيا شهدت عقوداً من الظلم والاستبداد والدكتاتورية والفساد الممنهج، جرى خلالها توظيف كافة خيراتها وإمكاناتها من أجل الحكم، وذلك على حساب التنمية والبناء والإعمار والحياة الكريمة التي يحلم بها كل الليبيين.

وعليه يمكن القول والتأكيد على تطبيق هذا الاتجاه الحديث والمعاصر على ما يحدث في ليبيا كحالة استثنائية ومرحلة انتقالية تمر بها البلاد ما بعد الثورة بما تحمل من نتائج واستحقاقات تعد من مسؤولية الدولة، فإن نموذج "العدالة الانتقالية" يعد النموذج الأمثل لمعالجة الأزمة، اعتماداً على أن يراع الخصوصية الليبية بعامة، وخصوصية الوضع الحالي بخاصة. إذ أن ما نتج عن الثورة من نزاعات مسلحة وأعمال عنف أججها انتشار واسع للسلاح أدى إلى سقوط العديد من المواطنين كضحايا ومفقودين، وبسبب ما خلفته الأحداث من ضغائن ومشاحنات واسعة وعميقة، كذلك خسائر في الأرواح والممتلكات، ناهيك عن الجرحى والمبثورين والانتهاكات والدمار، مع انتشار الأسلحة والأخطر من ذلك؛ تكلس وتفشي ثقافة ناجمة عن مناخ وسلوك استبدادي ممنهج، لعل من تداعياتها الانحطاط في منظومة القيم المتمثلة في الأنانية والشخصنة والانتهازية والجشع والمصالح الضيقة والفساد، وغيرها من رواسب ممارسات الأنظمة الشمولية التي تتشكل تحديداً من "ثالوث إهدار المال العام والشخصنة والإقصاء" بحيث أصبح الوضع خطراً للغاية والجرح عميقاً إلى درجة أنه لن يجدي معه تفعيل نظام العدالة القانونية بمفرده. وذلك بسبب امتداد جذور الصراع التي شملت أسراً وقبائل وحتى مدناً وقرى وبوادي بأكملها في جميع أرجاء البلاد. ومع أهمية تبني العمل بهذا النظام إلا أن معالجة تراكمات الازمة واتساعها مع اتجاهها نحو المجهول تتطلب بداية حصر الأضرار وجمع الحقائق الميدانية بدقة وشفافية وموضوعية. وبهذا تتمكن الجهات المعنية من تحقيق العدالة التي من شأنها أن تعيد الأوضاع القانونية إلى نصابها وتكفل للضحايا إنصافهم ونيلهم لحقوقهم التي أضاعها العنف وأفعال السرقة والسلب والنهب والانتقام وغيرها من الانتهاكات، والبحث عن الجرحى والمفقودين والمعتقلين وإطلاق سراحهم دون إبطاء، مع الاهتمام بما تتطلبه حالتهم من مؤازرة وعلاج.

التوازن بين المساءلة والمصالحة:

إن التوازن بين المساءلة والمصالحة يعني إيجاد حلول تضمن عدم إفلات الجناة من المحاسبة ومن ثم العقاب، مع اتخاذ إجراءات لتحقيق السلم الاجتماعي وإعادة بناء الثقة بين المواطنين ويشمل: عدم إهمال حقوق الضحايا عبر تقديم الجناة إلى العدالة وضمان جبر الضرر والاعتراف بالجرائم والانتهاكات كخطوة نحو المصالحة. كذلك إدماج المدن المتضررة في العملية الانتقالية لضمان شمولية الحلول. لذلك يعد تحقيق التوازن بين المساءلة والمصالحة كواحد من أكبر التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية في ليبيا فبينما تسعى العدالة الانتقالية إلى ضمان المحاسبة على الجرائم والانتهاكات، كذلك تهدف المصالحة الوطنية إلى رأب الصدع المجتمعي وتجاوز الماضي لتحقيق الاستقرار. إلا أن هذين الهدفين قد يبدوان متعارضين، فهناك من يري أن التركيز على المحاسبة قد يعيق جهود المصالحة، بينما يعتبر آخرون أن المصالحة بدون مساءلة قد تؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب واستمرار ثقافة الانتهاكات. وهذا يتطلب بالضرورة الرجوع إلى العمل على حلها ومعالجة آثارها بالأسلوب السلمي الذي يمثل معادلة تتكون من شقين: الشق الأول يتحدد في مسألة المتسببين في أي من النزاعات والصراعات التي تنشأ بين أي من الأطراف ولأي سبب كان طبقاً لقانون العدالة الانتقالية؛ ويتحدد الشق الثاني في التفاوض والوفاق والذي يمثل عنصر المصالحة ضمن ذات المعادلة. أي بمعنى العمل بمفهوم "المساءلة والمصالحة" كمنطلق أساس فاعل ومتوازن يهدف إلى تحقيق مبادئ العدالة والانصاف التي يشملها قانون "العدالة الانتقالية". وبالرجوع إلى فكرة العمل على حل هذه النزاعات وما ينجم عنها من أضرار واعتداءات وحروب مدمره، فإن ما مرت به ليبيا من ظروف صعبه جراء الحرب التي وقعت بسببها أعمال العنف والعنف المضاد لفترة طويله، ارتكبت خلالها عشرات الآلاف من الجرائم المصنفة دولياً بالخطيرة، التي راح ضحيتها مئات المواطنين العزل والأبرياء نجمت عنها خسائر مادية من الصعب حصرها لكثرة أعدادها، فإن العمل بالقوانين النافذة حالياً سيكون غاية في الصعوبة والتشابك والتعقيد، خاصة في ظل الانقسام السياسي والصراعات المسلحة التي تزيد من تعقيد عملية العدالة الانتقالية، حيث تسعى بعض الأطراف إلى تسيس المساءلة أو استخدام المصالحة كغطاء لعدم المحاسبة. ناهيك عن ضعف النظام القضائي في البلاد الذي يواجه تحديات كبيرة، كنقص الموارد والتدخل السياسي، مما يعيق قدرته على محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات. كذلك تجذر ثقافة الإفلات من العقاب فالتاريخ الليبي مليء بالفترات التي لم تتم فيها محاسبة الجناة، مما يجعل بعض الأطراف ترى أن المصالحة كطريق لتجاوز الماضي دون أن تتحقق العدالة. كما أن هناك مخاوف من أن بعض الأطراف تسعى إلى محاسبة خصومها فقط، مما يهدد بزيادة الانقسامات بدلاً من

تحقيق المصالحة الحقيقية. إضافة إلى ذلك تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتحت هذا الوضع المأساوي المتواصل لما يزيد عن عقد من الزمان، فإن أمر الوصول إلى نتائج يتم الاتفاق عليها بشأن الأمن والاستقرار وإنفاذ القانون أياً كانت سمتها لن تكون مجدية بسبب أنها لن تكون مرضية للجماعات المسلحة المتصارعة من ناحية، والدولة والمجتمع من ناحية أخرى على اعتبار أن مثل هذه الإجراءات لن تحقق على الأرجح أطماع المجموعات المسلحة. والأمر كذلك بالنسبة للوضع الأمني بسبب تعدد وتصارع هذه الجماعات وهيمنتها على المشهد الليبي بأكمله. إذ مثلما تمت الإشارة إليه لن تتحقق متطلبات الأمن والسلم الاجتماعي والتوافق بين جميع هذه المكونات، ما لم يتم ارجاع الأوضاع إلى نصابها، خاصة فيما بين كل من الجناة والضحايا ومن يقف ورائهم، جنباً إلى جنب مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات العدالة والإنصاف ضمن "المسائلة والمصالحة"، أي بمعنى تحقيق الأمن والاستقرار وتنفيذ قانون "العدالة الانتقالية" من أجل القيام "بالمساءلة والمصالحة"، في إطار العلاقة التفاعلية المشتركة المستجدة فيما بين الجاني والضحية، وما يحيط بهذه العلاقة من ظروف اجتماعية- ثقافية وسياسية. إذ يمكن القول إن ما وقع في ليبيا من اعتداءات مسلحة وجرائم خطيرة خلال الثورة، قد أدى إلى وقوع أعداد يصعب حصرها من القتلى والمصابين والمعتدى عليهم من الأبرياء وتفسر هذه الأحداث في ضوء انتماءات سياسية أو اجتماعية- ثقافية، كذلك ظروف اجتماعية- نفسية أو اقتصادية أو جغرافية أو تاريخية أو سياسية هيأت لكل الأطراف فرصة مناسبة للانتقام من خصومهم.

"فضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية بدون تحديد لشروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، يؤدي حتماً إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية والانتقال السلس للديمقراطية، وتجلى ذلك في الانقسامات والمحاصصة والتوافقات. إضافة إلى ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار مما عزز الانقسامات وخلق معوقات للتعايش، تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية مثلما هو الحال اليوم" (الصواني: 2013، 179).

نماذج من تجارب دولية لتحقيق التوازن بين المساءلة والمصالحة:

مما لا شك فيه أن العالم قد مر بتجارب ومحاولات لحل ما ينشأ من صراعات ونزاعات بين عدد من الأطراف، ولأي سبب كان سواء داخل الدول أو بين الدول، فضلاً عن اتباع العالم وفي أكثر من مكان لأساليب حديثة سلمية توافقية منطلقة أساساً من العمل بمفاهيم "العدالة الانتقالية". ومن ذلك الجرائم الخطيرة الناشئة عن الثورات والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، كما حدث في جنوب أفريقيا وكولومبيا والمغرب والبيرو والبوسنة ونيكاراجوا وغيرها، التي تمت معالجتها من خلال تحقيق مبادئ "العدالة الانتقالية"، بشكل غير بعيد عما جرى تطبيقه في السابق بشأن التعامل مع ما يرتكب من جرائم وصراعات وحروب محلية اقليمية أو حتى دولية. إن أخذ التوجهات المعاصرة بمبدأ "العدالة للجميع"، من خلال الاستعانة بمجالس الصلح، يعنى العدالة لجميع أطراف القضية: الضحية والجاني والمجتمع، وهي تعد بذلك امتداداً لما كان يعرف بمنظور "العدالة الشخصية"، التي انتهت بظهور مفهوم المجتمع السياسي بعد أن تشكلت الدولة وترسخت انظمة الحكم بمفاهيم العصر الحديث. ففي مثال جنوب إفريقيا تم تحقيق التوازن بين المساءلة والمصالحة من خلال لجنة الحقيقة والمصالحة، التي قدمت للجناة فرصة الاعتراف بجرائمهم مقابل العفو، بشرط الكشف الكامل عن الحقيقة. كذلك تجربة المغرب حيث اعتمد المغرب نهج العدالة التصالحية عبر هيئة الإنصاف والمصالحة التي عملت على جبر الضرر وتعويض الضحايا، مع التركيز على الإصلاح المؤسسي بدلاً من المحاكمات الواسعة. وجاءت تجربة كولومبيا لتأخذ صورة اتفاق سلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) بأسلوب الجمع بين العقوبات البديلة وإجراءات المصالحة لضمان دمج المقاتلين السابقين في المجتمع مع الحفاظ على حقوق الضحايا.

الأزمة الليبية من منظور اجتماعي:

يعد المجتمع الليبي بتركيبته الحالية، من المجتمعات التي تنخفض فيها عناصر الاختلاف بين مكوناته الاجتماعية. فالغالبية تنسب أصولها للقبائل العربية، فالجماعات التي تحمل بعض الصفات الخاصة محدودة في (الأمازيغ والطوارق والتبو)، ونسبتها بين السكان صغيرة. وتتمثل معظم السكان من المسلمين والغالبية تتبع المذهب المالكي. ناهيك عن أن المجتمع الليبي هو مجتمع قبلي؛ بمعنى أن القبيلة فيه هي أهم بنياته الاجتماعية. وعلى الرغم من تعرضها خلال السنوات الأخيرة، إلى منافسة مع هياكل اجتماعية جديدة، لا تزال تحتفظ بموقع متميز داخل البناء الاجتماعي الليبي. والقبيلة كما ينظر إليها محلياً، هي عبارة عن عدد من الأسر النووية والأسر الممتدة، ترتبط ببعضها على الأقل في أذهان أعضائها بأصل واحد (أب او جد)؛ وأسر أخرى تنتسب إلى القبيلة عن طريق علاقات المصاهرة، أو بهدف الاحتماء بها. وتؤلف مجموعة من الأسر العشيرة، ومن مجموعة العشائر المرتبطة ببعضها تتكون البطن، ومن مجموعة البطون تتكون القبيلة (التير،2024: 3).

إن الأزمة الليبية بعد (2011) شهدت تحولات اجتماعية كبيرة نتيجة لتداعيات الانقسام السياسي والصراعات المسلحة، ما أثر بشكل مباشر على النسيج الاجتماعي والعلاقات بين الفئات المختلفة في البلاد بحيث يمكن القول من خلال المشاهدة والمعايشة ضمن ما جد من أوضاع مرت بها البلاد من مخلفات الحرب، وما كتب من مقالات وتحقيقات إعلامية ليبية وأجنبية، أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها بعد انتهاء الحرب لدى الجميع، بأنها اندلعت لأسباب اجتماعية- ثقافية اقتصادية وغيرها، نتج عنها وقوع ضحايا لجرائم عدة قام بارتكابها اشخاص منحرفون، لا لسبب سوى انتمائهم إلى "ثقافة خاصة"، ذات معايير ونسق قيمي مخالف لنسق القيم الذي تعتقد وتدين به الثقافة السائدة لدى الغالبية العظمى من عامة الليبيين. أي بمعنى أنهم يحملون مواصفات ويعيشون أوضاعاً اجتماعية- نفسية وسياسية خاصة، ذات مضامين ومفاهيم واتجاهات تتحدد

بناءً عليها نظرتهم للحياة بشكل متعارض ومخالف لنظرة غيرهم من الليبيين. ومن هذا المنطلق وبشكل عام فإن وقوع الأفراد والجماعات ضحايا لهذا النوع من الجرائم لا تتحدد في مجرد الانتماءات الشخصية لمرتكبيها، وإنما ترجع في الأساس إلى ثقافتهم وما يحملونه من مفاهيم وقيم مضادة. وكما تشير نظرية الوصم إلى أن الجناة الموصومون بالإجرام من خلال العمليات المرحلية للنظرية يصبحوا هم كذلك بعد نبذهم وعزلهم عن غيرهم من الأسوياء، يؤمنون بأنهم مجرمون، سواء أجرموا أو لم يجرموا، اعتماداً على أن المجتمع يدينهم ويصنفهم ضمن الجماعات المنحرفة، وكأنه يقول لهم: "إننا الآن نتوقع أن تقوموا بارتكاب الأفعال المنحرفة". وبناءً على ذلك ينظم هؤلاء إلى غيرهم من العصابات الاجرامية لدعمهم والتواصل معهم لارتكاب الجريمة والانحرافات السلوكية مجدداً. وتقترح النظرية حلا لهذه المشكلة يتلخص في المعالجات التالية: تعزيز التواصل والحوار؛ التسامح بمختلف أنماطه وأساليبه؛ إدخال ما يلزم من تعديل على العادات والتقاليد والأعراف البالية.

واستناداً على ما تم ذكره يمكن تحليل الأزمة من منظور اجتماعي من خلال المحاور التالية:

1. **تفكك النسيج الاجتماعي وظهور الهويات الفرعية**: بعد الإطاحة بنظام السابق في (2011)، دخلت ليبيا في مرحلة انتقالية معقدة، حيث تصاعدت النزاعات القبلية والجهوية بسبب غياب سلطة مركزية قوية مما أدى إلى تصاعد الولاءات القبلية والمناطقية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. وظهور انقسامات بين المدن والمناطق، كالصراع بين الشرق والغرب أو بين المدن التي دعمت الثورة وتلك التي عارضتها.
2. **النزوح الداخلي والهجرة القسرية:** حيث تسبب العنف المسلح بين المجموعات المختلفة في نزوح مئات الآلاف من الليبيين داخلياً وخارجياً وتشير التقارير إلى تركز النزوح في المدن التي شهدت مواجهات كبرى مثل بنغازي، طرابلس، ودرنة. وتغير التركيبة السكانية في بعض المناطق نتيجة التهجير القسري بعد (2011).
3. **تفكك مؤسسات الدولة وتأثيره على الخدمات الاجتماعية:** مع انهيار المؤسسات الحكومية وضعف أدائها، تفاقمت الأوضاع الاجتماعية وتدهور النظام التعليمي، مما أدى إلى زيادة نسب التسرب المدرسي وانتشار ظاهرة التعليم الموازي. وانهيار النظام الصحي، مع نقص الأدوية والخدمات الطبية، مما أدى إلى اعتماد المواطنين على العلاج في الخارج أو الطب البديل. وانقطاع الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه في عدة مناطق لفترات طويلة.
4. **تصاعد العنف والجريمة المنظمة:** منذ (2011) انتشرت الجماعات المسلحة غير النظامية مما أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة والانتهاكات الحقوقية، بما في ذلك عمليات الخطف والابتزاز والسرقة. وتوسع الاقتصاد الموازي والأنشطة غير المشروعة كتهريب الوقود والاتجار بالبشر عبر السواحل الليبية وبعض البرية. وزيادة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث تعرضت النساء للعنف الجسدي والاجتماعي نتيجة تصاعد الفكر المتطرف وضعف سيادة القانون. كذلك تفشي العنف الأسري والاجتماعي بسبب الضغوط الاقتصادية والنفسية.
5. **تأثير الأزمة على الشباب والمرأة:** حيث ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب بسبب انهيار الاقتصاد الرسمي، ما دفع البعض إلى الهجرة أو الالتحاق بالمجموعات المسلحة. والنساء تحملن عبئاً اجتماعياً واقتصادياً أكبر، حيث زادت حالات إعالة الأسر من قبل النساء بسبب فقدان الرجال في الحرب أو الهجرة.
6. **تفكك الهوية الوطنية وضعف الانتماء:** حيث أدي الانقسام السياسي والعسكري إلى تعزيز الشعور بعدم الانتماء لدى بعض الفئات، خاصة مع تصاعد خطاب الكراهية وضعف الثقة في الحلول السياسية والدبلوماسية، حيث بات المجتمع يعاني من الاستقطاب بين الأطراف المتصارعة من أجل حكم البلاد.
7. **جهود المصالحة الوطنية وإعادة التماسك الاجتماعي:** رغم التحديات ظهرت مبادرات محلية ودولية تهدف إلى تعزيز المصالحة والتعايش بين الأطراف المتنازعة كمبادرات المجالس الاجتماعية لحل النزاعات القبلية والمناطقية ومحاولة إعادة بناء النسيج الاجتماعي. ودعم مشاريع الاستقرار الاجتماعي بتمويل أممي، كبرامج دعم النازحين وإعادة دمج المقاتلين السابقين. وعليه يمكن القول بأن الأزمة الليبية بعد (2011) لم تكن مجرد صراع سياسي أو اقتصادي، بل هي أزمة اجتماعية عميقة أثرت على حياة المواطنين بشكل جذري، وأدت إلى تغييرات جوهرية في البنية الاجتماعية. فليبيا تحتاج إلى جهود حقيقية في المصالحة وإعادة بناء الثقة بين فئات المجتمع لتحقيق الاستقرار والسلام والتعايش السلمي، فإعادة التماسك الاجتماعي يتطلب حلولاً مستدامة تعالج جذور الأزمة، كتعزيز العدالة الانتقالية، وإعادة بناء المؤسسات وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

الخاتمة:

أن حل الأزمة الليبية في إطار "تحديات المصالحة الوطنية بين المسألة والمصالحة" لا يمكن أن يتحقق الا من خلال المعالجات القانونية، السياسية، الأمنية، والمجتمعية التي توازن بين المساءلة والمصالحة. لان الحالة الليبية لا تحتاج إلى توضيح فيما يتعلق بضرورات تطبيق العدالة الانتقالية بعد عقود من الاستبداد المطلق والحروب المدمرة؛ ناهيك عن صراعات وسلوكيات وانتهاكات ما بعد انهيار النظام السابق، ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن التعامل مع هذه الحالة لكي نصل إلى تحقيق عدالة انتقالية وتوازن فعال بين المساءلة والمصالحة وفي سياق زمني سريع مع على العمل تفعيل نظام "العدالة الانتقالية" كأولوية يتم من خلال العمل على تحويل اتجاه سير العدالة، من عدالة قانونية إلى عدالة مزدوجة (قانونية واجتماعية)، بحيث يتم تبادل الأدوار والحفاظ على التوازن بين هذين النظامين (نظام المساءلة والمصالحة) بحسب الحالة والأولوية. على أن يتم ذلك على النحو التالي:

1- **المعالجات القانونية**: يتم من خلال إنشاء وتنظيم محاكم متخصصة مؤقتة للنظر في الجرائم المرتكبة، والفصل فيها دون إبطاء، واعتماد العفو المشروط من خلال إصدار قوانين للعفو عن بعض الجرائم، مع استثناء الجرائم الكبرى كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. كما يجب أن يكون العفو مشروطاً بالكشف عن الحقيقة والاعتذار للضحايا، كتجربة جنوب إفريقيا. على أن يتم الفصل فيها دون إبطاء. كذلك مراجعة القوانين النافذة وإعادة النظر فيها بجعلها تتمكن من استيعاب مفاهيم "العدالة الانتقالية" كما هو واضح من عنوانها بأنها انتقالية مؤقتة تتخذ لحل مشاكل آنية محددة في ليبيا وفي العالم بما في ذلك توظيفها تحت الظروف العادية، بالاستعانة بهيئات المحاكم وبمتخصصين في عديد المجالات العلمية والخبرة القضائية من أجل بلوغ أحكام تتوافق مع الأوضاع الواقعية المحيطة وبالقضايا المعروضة عليها.

2-المعالجات الاقتصادية: تتم من خلال إعادة بناء وإصلاح المناطق المتضررة، جزئياً أو كلياً وهي كثيرة، لتشتمل عملية إعادة البناء والترميم والإصلاح المساكن والمدارس والمستشفيات والمقار الحكومية وغيرها، بعد أن أصيبت بقصف مدفعي وصاروخي وما تعرضت له من تفجير وتدمير، ومن بين ما يمكن عمله إصلاح البنية التحتية حتى يتمكن المهجرون والنازحون قسراً وغيرهم من سكان تلك المناطق من العودة إلى ديارهم ومساكنهم، وعودة الحياة إلى مجاريها الطبيعية. كذلك العمل على الرفع من معدلات الإنتاجية، والتوقف عن هدر المال العام، وخفض معدلات البطالة والتضخم.

3-**المعالجات الاجتماعية والسياسية**: تتمثل في ضع استراتيجية اجتماعية طويلة المدى قد تصل مدة سريانها إلى عشرة (10) أوعشرين (20) عاماً، تنفذ من خلال خطط مرحلية تتراوح مدة كل منها بين ثلاث (3) أو خمس (5) سنوات. وتشتمل الاستراتيجية بالنسبة لكل خطة على منطلقات ومقومات وأهداف ومجالات وبرامج وآليات تنفيذ وتقويم والعمل بما من شأنه أن يستعيد للبلاد وحدتها، مع الرفض القاطع لما يسعى إليه بعض الفرقاء المفسدين من المتنفذين النفعيين ذوي المصالح الشخصية الأنانية الذين يسعون لترويج فكرة فصل شرق ليبيا عن غربها وجنوبها، وتفكيك معضلة الشرعية المزدوجة وتوحيد المؤسسات التشريعية والتنفيذية عبر خارطة طريق واضحة بإشراف دولي وإقليمي. وكان من نتائج ذلك وقوع مواجهات مسلحة وتناقضات وخلافات وتعارض وتباين في توجهات كل منهما متسببة في ضياع الجهد والوقت والمال وصعوبة، بل وعرقلة تنظيم انتخابات مستحقة منذ سنوات. ونعلم جميعاً بأن ما يدعيه البعض بالخصوص ما هو إلا محاولة لكسب الوقت. ومن أجل ذلك يجب العمل على حوار وطني شامل يجمع الأطراف السياسية والمجتمعية كافة في حوار يقود إلى توافقات حقيقية مع ضمانات دستورية للمصالحة وإدراج مبدأ المصالحة الوطنية في الدستور والقوانين الليبية. مع التأكيد على أن حل المشكلة الليبية برمتها لن يتأتى إلا بتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة وشفافة كما جرى العمل بذلك في السابق دون أي تأجيل.

4- **الوساطة والتحكيم والتوفيق بين أطراف النزاع:** ويكمن في جبر الضرر ورأب الصدع والإذعان والاعتراف بالذنب وتقديم الاعتذار وفرض الصلح والتعويض المادي والأدبي والمعنوي؛ وفصل الأسباب المؤدية للنزاع وتصحيحها، وتطبيق جميع الوسائل والسبل التي من شأنها أن تعمل على الدفع قدماً بالمجتمع ومؤسساته، والتي منها مؤسسات المجتمع المدني، التي تمثل وسيلة حيوية في سبيل التكامل مع مؤسسات الدولة، وتنفيذ ما تتطلبه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من مساندة وخدمات انسانية مباشرة، إضافة إلى كونها تمثل قوى ضغط تدفع بالدولة إلى التعامل بشكل إيجابي مع ما طرأ من أحداث وتغير وتحول في أنماط التنظيم والتفاعلات والعلاقات الانسانية؛ واتخاذ ما تتطلبه كل حالة اختلاف يتوقع أن تنشأ عنها نزاعات بين الجماعات المتصارعة من إجراءات ومعالجات من خلال تنظيم حلقات حوار ونقاش وورش عمل حول المشاكل التي تعترض سبل تحقيقها؛ كذلك مراجعة وتعديل قانون الشرطة والاهتمام بالتعليم والتدريب في الداخل والخارج، وتعزيز دور الاعلام الأمني والعلاقات العامة، مع التأكيد على فكرة أنه على الرغم من اهتمام جميع مؤسسات الدولة بمساندة ودعم الجمهور فيما يناط بها من أعمال إلا أن عمليات الشرطة تحتاج فوق ذلك إلى مشاركة الجمهور، والتأكيد على مبادئ الولاء والانتماء للوطن.

5- **العمل على إعادة هيكلة الجيش والشرطة:** من خلال جمع السلاح من أيدي المجموعات التي لا علاقة لها بالشرطة أو القوات المسلحة بأية وسيلة كانت؛ مع العمل على إبعادها عن المدن والمناطق الآهلة بالسكان إلى حين دمجها ضمن المؤسسات الأمنية وفق معايير مهنية، وليس على أساس الولاء السياسي أو القبلي أو المناطقي.

6-**إشراك الجميع في الحل:** يجب أن تشمل عملية المصالحة جميع الأطراف دون استثناء، سواء من كانوا في السلطة أو المعارضة أو حتى الجماعات المسلحة التي ترغب في تسليم سلاحها والانخراط في الدولة. أي لا انتقام ولا تهميش ولا استبعاد بحيث يشعر جميع الليبيين بأن هناك فرصة للعيش معاً دون خوف من الانتقام أو الإقصاء. وأخيراً فإن تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا يتطلب إرادة سياسية قوية، ودعماً شعبياً، وإجراءات عملية متدرجة. ولا يمكن الاكتفاء بالبيانات السياسية والشعارات، بل يجب تنفيذ برامج واضحة تضمن المساءلة والمصالحة معاً لمنع عودة الصراع من جديد.

قائمة المراجع:

1-التير، مصطفي عمر (**2024**) **دولة والمجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011 وبعدها: مقاربة سوسيولوجية.** بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي: https://books.openedition.org/irmc/3902 تاريخ الدخول 2025/1/20.

2-الحسن، إحسان محمد (**1981**) **معجم علم الاجتماع**، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولي، بيروت-لبنان.

3-الشيخ، محمد عبد الحفيظ (**2017**) **المصالحة الوطنية في ليبيا التحديات وآفاق المستقبل**، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11 أكتوبر.

4-___ (**2015**) **ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والافاق**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد71.

5-الصواني، يوسف محمد، (**2013**) **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

6-إسكندر، نبيل رمزي (**1988**) **الأمن الاجتماعي وقضية الحرية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

7-أمبارك، عمر عبد الله عمر (**2024**) **الإطار التشريعي والمؤسسي للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا**، مجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد5، العدد الثالث.

8-الأطرش، أحمد علي (**2021**) **العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات**، مركز الجزيرة للدراسات بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5149 تاريخ الزيارة 2025/2/20.

9-بقاص، خالد (**2022**) **العدالة الانتقالية ومسألة انهاء العنف والصراع في ليبيا**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد2، جامعة الوادي، الجزائر.

10-شريحة، ألياس إمحمد مسعود (**2022**) **أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية**، مجلة الجيل العلمية، العدد الخامس، جامعة الزنتان.

11-رحاب، مصطفي محمد، وآخرون، (**2013**) **"توطئة نحو بناء رؤية للعدالة الانتقالية في ليبيا"**، طرابلس، مركز ليبيا للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

12-كريم، رقولي (**2019**) **النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي**، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر.

13-قانون رقم (**17**) لسنة (**2012**) بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية"، المادة (**1**) المجلس الوطني الانتقالي المؤقت- ليبيا، 26 فبراير 2012، الموقع الإلكتروني لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن-ديكاف، (تاريخ الدخول: 2025/2/20): https://security-legislation.ly/ar/node/31725

14-أطر المساءلة منظومة الأمم المتحدة، (**2011**) تاريخ دخول الموقع 2025/2/15 **https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary**

15-**مركز دراسات الشرق الأوسط (2017) تقارير الأزمة الليبية إلى أين**، العدد الثالث عشر.

References:

1- Al-Tir, Mustafa Omar (2024) State and Society in Libya Before and After the February 17, 2011 Revolution: A Sociological Approach. Research published on the following website: https://books.openedition.org/irmc/3902 Accessed January 20, 2025.

2- Al-Hassan, Ihsan Muhammad (1981) Dictionary of Sociology, Al-Tali'aa Printing and Publishing House, First Edition, Beirut, Lebanon.

3- Al-Sheikh, Muhammad Abd al-Hafiz (2017) National Reconciliation in Libya: Challenges and Future Prospects, Jeel Journal of Political Studies and International Relations, Issue 11, October.

4- ___ (2015) Libya Between Political and Armed Conflict: Challenges and Prospects, Journal of Middle Eastern Studies, Issue 71.

5- Al-Sawani, Youssef Muhammad (2013) Libya: Revolution and the Challenges of State-Building, Beirut, Center for Arab Unity Studies.

6-Iskandar, Nabil Ramzi (1988) Social Security and the Issue of Freedom, Alexandria, Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'a.

7-Ambarak, Omar Abdullah Omar (2024) The Legislative and Institutional Framework for Transitional Justice and National Reconciliation in Libya, International Journal of Jurisprudence, Judiciary, and Legislation, Volume 5, Issue 3.

8-Al-Atrash, Ahmed Ali (2021) Transitional Justice and National Reconciliation in Libya: The Dialectic of Priorities, Al Jazeera Center for Studies. Research published on the following website: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5149. Visited February 20, 2025.

9-Baqqas, Khaled (2022) Transitional Justice and the Issue of Ending Violence and Conflict in Libya, Journal of Legal and Political Sciences, Volume 13, Issue 2, University of El Oued, Algeria.
10-Shraiha, Elias Imhamed Masoud (2022) The Impact of National Reconciliation on Social Stability in Building the Libyan State, Al-Jeel Scientific Journal, Issue 5, University of Zintan.
11-Rehab, Mustafa Muhammad, et al., (2013) "Introduction to Building a Vision for Transitional Justice in Libya," Tripoli, Libya Center for Strategic and Future Studies.
12-Karim, Raqouli (2019) International Conflict and International Conflict Management: A Conceptual and Cognitive Approach, Journal of Legal and Political Research, Issue 1, Faculty of Law and Political Science, University of Setif, Algeria.
13-Law No. (17) of 2012 on Establishing the Foundations for National Reconciliation and Transitional Justice, Article (1), Interim National Transitional Council - Libya, February 26, 2012, website of the Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF), (accessed February 20, 2025): https://security-legislation.ly/ar/node/31725
14- Accountability Frameworks, United Nations System, (2011), accessed February 15, 2025: https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary
15-Center for Middle East Studies (2017), Libyan Crisis Reports: Where to?, Issue Thirteen.